



الحمد لله

الأستاذة ألفة الكعناصي
المحلل المسنن لبرناتس
الهاتف: 20.314.362
le 12/06/2023

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 383

تاريخ القرار: 09 جوان 2023

ق رار

بتاريخ 08 جوان 2023 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عدد 383 في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعية: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: عمارة أورنج شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

من جهة

المدعى عليها: شركة "كايون كلاود كومينيكيشن" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: 76 شارع الحبيب بورقيبة أريانة.

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة "أورنج تونس" بموجب عريضة دعواها المقدمة إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 18 ماي 2023 والمضمنة لديها تحت عدد 383، قيام شركة "كايون كلاود كومينيكيشن" بترويج عرض تجاري بخاصية بيع عروض الأنترنات بأسعار جد متدنية وبأثمان مخالفة للتراتب المنظمة لبيع سعة الأنترنات وهو ما تم معاينته من خلال تصريحات المرشدين التجاريين المتواجدين بإحدى نقاط البيع التابعة للمطلوبة وكذلك عبر تفعيل العرض المذكور الذي يخول للعميل الحصول على 1 جيجا اوكتاي من الأنترنات بدينار واحد و 5 جيجا اوكتاي بـ 5 دنانير، وهو ما اعتبرته المدعية مخالفا لأحكام الفصل (أ3) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ 2014 كما تم تنقيحه لاحقا، التي تفرض على المشغل وجوب عرض مشروع العرض التجاري المزمع تسويقه على الهيئة 15 يوما قبل ترويجه،

ومخالفاً لأحكام القرار عدد 5 المؤرخ في 17 أوت 2018 المنقح والمتمم للقرار عدد 54 المؤرخ في 11 أوت 2014 المتعلق بتحديد التعريفات والإجراءات المتبعة لإبداء الرأي بخصوص عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 9 المؤرخ في 12 أفريل 2017 المنظم لمستوى مردود الأنترنات ARPG وانتهت لطلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص تعمد خصيمتها لترويج عروض تجارية خاصة بالأنترنات بأسعار جد متدنية مخالفة بذلك الأطر الترتيبية التي فرضتها الهيئة وخاصة القرار عدد 5 لسنة 2018 مما يشكل منافسة غير نزيهة كتطبيق احكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات الذي يمنح رئيس الهيئة صلاحية اتخاذ قرار بالإيقاف الفوري لترويج هكذا عروض تجارية.

مؤيدات الدعوى

• حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها:

1/ نظير من محضر معاينة، مرفوقا بـ 17 صورة، محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ مراد بن الشيخ العربي بتاريخ 12 ماي 2023 ومضمن تحت عدد 1458 تضمن معاينة ما يلي:

- تصريح ممثلين لشركة "ASEL MOBILE" بنقطة البيع الكائنة بشارع لندرة تونس حول أسعار بيع خدمة الأنترنات كالتالي:

الكمية	الثمن بالدينار	الصلاحية باليوم
1 GO	1	2
2 GO	2	2
5 GO	5	10
10 GO	10	20
20 GO	20	30

- معاينة مطوية على طاولة الاستقبال بنقطة البيع تشتمل على خصائص العروض التجارية التالية: "الكل في الكل"، "كلام ASEL" و "الصندي".

- معاينة قيام العارض باقتناء شريحتين وشحن إحداهما ببطاقة شحن بمبلغ 1.250 دينار وقيامه بشراء 1 جيغا انترنات.

- معاينة اقتناء عدل التنفيذ لشريحة أخرى تابعة للشركة المطلوبة وشراء 5 جيغا أنترنات بمبلغ 5 دنانير والحصول على رصيد أنترنات بقيمة 4.96 جيغابايت صالح إلى 22 ماي 2022.

- معاينة استعمال الرصيد المشتري من قبل العارض وعدل التنفيذ في الإبحار عبر شبكة الأنترنات.

رد المدعى عليها

حيث لم تتول المطلوبة تقديم جوابها على مطلب التدابير الوقائية.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقائية المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 18 ماي 2023، والمتضمن طلبها قول ما يقتضيه القانون في خصوص تعمد خصيمتها ترويج عروض تجارية خاصة بالأنترنات بأسعار جد متدنية مخالفة بذلك الأطر الترتيبية التي فرضتها الهيئة وخاصة القرار عدد 5 لسنة 2018 مما يشكل منافسة غير نزيهة كتطبيق احكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات الذي يمنح رئيس الهيئة صلاحية اتخاذ قرار بالإيقاف الفوري لترويج هكذا عروض تجارية.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 22 ماي 2023 والتي وجّه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة "كايون كلاود كومينيكيشن" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل

حيث يهدف المطلب الراهن الى طلب الإيقاف الفوري للممارسة المنسوبة للشركة المدعى عليها والمتمثلة تحديدا في ترويج عروض أنترنات بأسعار منخفضة وهو ما يشكل حسب المدعية مخالفة لأحكام الفصل (3أ) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ 2014 كما تم تنقيحه لاحقا، التي تفرض على المشغل وجوب عرض مشروع العرض التجاري المزمع تسويقه على الهيئة 15 يوما قبل ترويجه ومخالفة لأحكام القرار عدد 5 المؤرخ في 17 اوت 2018 المنقح والمتمم للقرار عدد 54 المؤرخ في 11 اوت 2014 المتعلق بتحديد التعريفات والإجراءات المتبعة لإبداء الرأي بخصوص عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 9 المؤرخ في 12 أفريل 2017 المنظم لمستوى مردود الأنترنات ARPG. وحيث أدلت العارضة تأييدا لدعواها بمحضر معاينة، محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ مراد بن الشيخ العربي تحت عدد 1458 مدعم بـ 17 صورة، وثقت من خلاله تصريحات مرشدي الحرفاء المتواجدين بنقطة البيع التابعة للمطلوبة والتي مفادها أن هاته الأخيرة تتولى ترويج خدمة الأنترنات بمعدل أسعار مفرط الانخفاض طبقا للجدول التالي:

الكمية	التمن بالدينار	الصلاحية باليوم
1 GO	1	2
2 GO	2	2
5 GO	5	10
10 GO	10	20
20 GO	20	30

وحيث تأكد كذلك بعد معاينة عملية شحن شريحتي هاتفي جوال تابعتين للشركة المطلوبة وشراء رصيد الأنترنات أن هاته الأخيرة تتولى فعليا بيع خدمة الأنترنات بمعدل تسعيرة يتراوح بين دينار واحد لـ 1 جيجا و 5 دنانير لـ 5 جيجا أنترنات.

وحيث ثبت بعد الرجوع لدائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل أن الشركة المطلوبة لم تحل على الهيئة أي عرض تجاري يتضمن أسعارا لبيع الأنترنات مماثلة للأسعار المنخفضة المعتمدة من قبل المدعى عليها.

وحيث أن ترويج الشركة المطلوبة لخدمة الأنترنت بأسعار مفرطة الانخفاض ودون الحصول على مصادقة الهيئة يشكل مخالفة لأحكام الفصل (3) من الأمر ع3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تم تنقيحه لاحقا، التي تفرض على المشغل وجوب عرض مشروع العرض التجاري المزمع تسويقه على الهيئة 15 يوما قبل تسويقه، ومخالفة لأحكام القرار عدد 5 المؤرخ في 17 اوت 2018 المنقح والمتمم للقرار عدد 54 المؤرخ في 11 اوت 2014 المتعلق بتحديد التعريفات والإجراءات المتبعة لإبداء الرأي بخصوص عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 9 المؤرخ في 12 أفريل 2017 المنظم لمستوى مردود الأنترنت .ARPG.

وحيث يستخلص من تعمد الشركة المطلوبة مخالفة الصيغ والتراتب المنظمة للعروض التجارية لخدمات الاتصالات بالتفصيل من جهة و ترويجها لخدمات الأنترنت بأسعار مفرطة الانخفاض عما تم تحديده من قبل الهيئة بموجب قراراتها السابق الإشارة إليها من جهة أخرى، توفر قرائن متظافرة تبين سعيها الى الاضرار بقيمة سوق الانترنت وبقواعد المنافسة النزهة و هي المهمة التي أوكل المشرع الى الهيئة ضرورة فرضها على جميع المتدخلين في سوق الاتصالات بمناسبة دراسة عروض التفصيل الأمر الذي يرتب للعارضة نتائج يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج ذلك العرض.

وحيث تحصح مما سبق بيانه أن شروط التداعي الوقي والمتمثلة في توفر الأسباب الجدية والخشية من حصول اضرار للمدعية يصعب تداركها باتت متوفرة وأضحى مطلب شركة "أورنج تونس" الرامي إلى إيقاف الممارسة المتظلم منها مبررا وحريرا بالقبول.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن محمد الطاهر الميساوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "كايون كلاود كومينيكيشن" في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري عن:

1- ترويج عروض تجارية دون عرضها على مصالح الهيئة الوطنية للاتصالات وفق مقتضيات الفصل (3) من الأمر ع3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ 2014.

2- الترويج لخدمات الأنترنت بأسعار مخالفة لأحكام القرار عدد 5 المؤرخ في 17 اوت 2018 المنقح والمتمم للقرار عدد 54 المؤرخ في 11 اوت 2014 المتعلق بتحديد التعريفات

والإجراءات المتبعة لإبداء الرأي بخصوص عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم
كما تم تنقيحه وإتمامه بالقرار عدد 9 المؤرخ في 12 أبريل 2017 المنظم لمستوى مردود
الأنترنات ARPG.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر الميساوي

